29 نيسان/ إبريل 2013

الموضوع: تمتين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (**أونكاك**) وآلية مراجعتها

الأعزاء رئيس ومكتب وأعضاء فريق مراجعة تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

نكتب لكم باسم تحالف **أونكاك** ولجنته التنسيقية حول آلية مراجعة **أونكاك**. نود أن نشيد بالدول الأطراف في **أونكاك** وبفريق مراجعة تطبيق **أونكاك** ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (**أوندوك**) على التقدم الذي أحرز حتى اليوم في الدورة الأولى من مراجعة تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

في فترة تميزت بالأزمة الاقتصادية وبمحدودية ثقة الجمهور بالحكومة والقطاع الخاص، يصبح مُلِحّاً تحقيق تقدم على المستويين الوطني والعالمي في العمل على كبح الفساد، وذلك باستخدام **أونكاك** كإطار للعمل. ويمكن القيام بذلك من خلال بناء التحالفات بين جميع الأطراف ذات الشأن الملتزمة بمجابهة الفساد.

آخذين ذلك بالحسبان، فإننا نرسل لكم هذه الرسالة عملاً بالقاعدتين 7 و12 من القواعد الإجرائية **لمؤتمر الدول الأطراف** في **أونكاك**، والمتعلقة بفريق مراجعة التطبيق. كما نكتب عملاً بالقرار 6/4 الذي تم تبنيه في مؤتمر الدول الأطراف في مراكش في العام 2011 من أجل تقديم التقارير عن بعض أنشطتنا ومساهماتنا التي تندرج تحت ذلك القرار. ونكتب لنقدم تقريراً حول خبراتنا في العمل تحت القرار 6/4 وللتعبير عن قلقنا حول إقصاء المنظمات غير الحكومية من فريق مراجعة التطبيق ومن اجتماعات مجموعات العمل الخاصة باسترداد الأصول والوقاية. تسهم مشاركة المجتمع المدني في الأجسام الدولية الخاصة بآلية المراجعة في أصالة الحوار وتساعد في تحسين القانون والسياسات والمؤسسات على المستوى الوطني. وتقدم هذه الرسالة من قبل شبكة الشفافية والمساءلة في الفلبين ومن قبل منظمة الشفافية الدولية نيابة عن تحالف **أونكاك**.

يمكن تلخيص أنشطة ومساهمات المجتمع المدني المنضوية تحت قرار 6/4 على النحو التالي:

1- كان القرار 6/4 حلاً وسطاً تم الوصول إليه بين الدول الأطراف بهدف عقد جلسات إحاطة للمنظمات غير الحكومية على هامش اجتماعات فريق مراجعة التطبيق من أجل بناء الثقة بالمساهمات التي يمكن أن تقدمها المنظمات غير الحكومية كأعضاء مراقبين في فريق مراجعة التطبيق بصفته الجسم الأساسي لآلية المراجعة.[1]
2- سمح لقاء الإحاطة الخاص بفريق مراجعة التطبيق الذي نظمته **أوندوك** في حزيران 2011 بقيام تبادل مفيد بين المنظمات غير الحكومية والوفود الحكومية حول مساهمات هذه المنظمات في آلية المراجعة.
3- كما قدمت المنظمات غير الحكومية مداخلات مكتوبة قبل عملية الإحاطة، بما في ذلك تقارير قطرية موازية وتقريراً عاماً تم فيه تجميع النتائج التي توصلنا إليها حول الشفافية والشمولية في عمليات المراجعة على المستوى الوطني إضافة إلى التعليق على قضايا التطبيق الرئيسية وتقديم مقترحات بخصوصها.

ورغم ذلك يستمر إقصاء المنظمات غير الحكومية من المشاركة كمراقبين في فريق مراجعة التطبيق وفي مجموعات العمل الخاصة **بأونكاك** حول استرداد الأصول والوقاية.

وعلاوة على ذلك فقد تم وضع تقييدات إضافية غير ملائمة على البيانات الكتابية والشفوية التي قدمتها المنظمات غير الحكومية إلى فريق مراجعة التطبيق، وذلك بعد لقاء الإحاطة الأول مع المنظمات غير الحكومية في حزيران 2012 والذي كان بنّاءً. وقد أحطنا علماً بأن تقديم البيانات المكتوبة والشفوية الذي كان مقبولاً في لقاء الإحاطة الأول لن يكون مقبولاً بعد ذلك في اللقاء الثاني بما في ذلك ملخصاتنا التنفيذية حول تقارير المنظمات الحكومية حول تطبيق **أونكاك** على المستوى الوطني.

---

[1] يطرح القرار 6/4 بشكل إجمالي (بلغة مختصرة):
1- يجب أن تعقد جلسات الإحاطة على هامش اجتماعات فريق مراجعة التطبيق حول مخرجات عملية المراجعة، بما في ذلك حول احتياجات المساعدة الفنية التي يتم تحديدها.
2- يجب القيام بالإحاطة على قاعدة تقارير فريق مراجعة التطبيق، وتقارير التطبيق الخاصة بالمحاور، والملاحق الإقليمية المكمّلة
3- يمكن للمنظمات غير الحكومية تقديم تعليقات مكتوبة مسبقة
4- تشجيع المنظمات غير الحكومية على أن تقدم تقارير ...عن أنشطتها ومساهماتها في تطبيق التوصيات والخلاصات التي قدمها فريق مراجعة التطبيق والمصادق عليها من قبل مؤتمر الدول الأطراف، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستجابة لاحتياجات المساعدة الفنية وتطوير القدرات بهدف التطبيق الفعّال للاتفاقية.
5- على الوفود الحكومية أن تستثمر لقاءات الإحاطة ...من أجل استمرار الحوار البناء حول مساهمة المنظمات غير الحكومية في آلية مراجعة تطبيق الاتفاقية.

نود أن نقدم الملاحظات الآتية حول الخبرات المتعلقة بالقرار 6/4:

التقييدات على تقديم البيانات المكتوبة والشفوية

4- التقييدات المفروضة على البيانات المكتوبة والشفوية المرفوعة من المنظمات غير الحكومية إلى فريق مراجعة التطبيق تَحِدُّ من قدرتنا على تقديم التقارير عن أنشطتنا وتقديراتنا. وهي تقيّد الحوار المفيد وتبادل المعلومات بين الحكومات وأصحاب الشأن الآخرين حول عملية مراجعة **أونكاك** وتطبيقها.

5- لا تمثل هذه التقييدات ممارسات جيدة للأمم المتحدة، آخذين بالاعتبار الممارسات في أجسام الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك أجسام مراجعة الاتفاقية.

6- لا تنسجم هذه التقييدات مع التزامات **أونكاك**، بما في ذلك المواد 5 و13، بتعزيز مشاركة المجتمع المدني.

*إقصاء المنظمات غير الحكومية كمراقبين في **أونكاك***

7- إن إقصاء مراقبي المنظمات غير الحكومية من فريق مراجعة التطبيق يعني عدم قدرتنا على المتابعة والمساهمة المباشرة في نقاشات الفريق. وهذا يمنع المنظمات غير الحكومية من كسب فهم جيد لهذا الجزء من **آلية المراجعة**، ومن منعها من إضافة خبرتها ومعرفتها إلى هذه النقاشات، ومن المساعدة في بناء ثقة الجمهور بهذا الجسم. إن هذا لقد يجسد بعدم وجود نية بجعل نقاشات فريق مراجعة التطبيق حول مكافحة الفساد معروفة لدى الجمهور.

8- كما أن إقصاء المنظمات غير الحكومية كمراقبين من لقاءات فريق مراجعة التطبيق غير منسجم مع القاعدتين 2 و17 من القواعد الإجرائية لمؤتمر الدول الأطراف في **أونكاك**. (أنظر رأي مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية في 5 آب/ أغسطس 2011). إن تجاهل هذه القواعد يقوّض ثقة الجمهور بالعمليات المتعلقة ب**أونكاك**.

9- يتعارض إقصاء المنظمات غير الحكومية مع رسالة وروح الاتفاقية، بما في ذلك المواد 5 و10 و13. تتطلب المادة ***5*** من الحكومات تعزيز مشاركة الجمهور والشفافية. وتنادي المادة ***10*** بالشفافية في الإدارة العامة. وتتطلب المادة ***13*** سياسات لتعزيز مشاركة الجمهور، وتمكين الجمهور من الوصول إلى المعلومات بشكل فعّال، والحرية في طلب واستلام ونشر وتعميم المعلومات المتعلقة بالفساد. إن المبادئ والممارسات التي تلتزم بها الدول الأطراف وفق **أونكاك** يجب أن تكون مطبقة بالمقدار نفسه على المستوى الدولي. إن العمل بشكل مغاير يؤدي إلى إضعاف الاتفاقية ويقوض الاعتقاد بقدراتها.

إقصاء المنظمات غير الحكومية في مجموعات العمل

10- إن إقصاء المنظمات غير الحكومية من الحضور كمراقبين في مجموعات العمل حول استرداد الأصول والوقاية يمنع هذه المنظمات من كسب فهم جيد لعملها والمساهمة بخبرتها ومعرفتها في نقاشات هذه المجموعات

11- يُبْعِدُ ذلك، دون أي أساس، المنظمات غير الحكومية عن قرارات مؤتمر الدول الأطراف. لم يقم مؤتمر الدول الأطراف البتة بعقد أية نقاشات حول هذا الإقصاء للمنظمات وعدم انسجام إقصائها مع القواعد 2 و17 من القواعد الإجرائية. (أنظر رأي مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية في 5 آب/ أغسطس 2011).

12- كما يتعارض إقصاء المنظمات غير الحكومية من مجموعات العمل، مرة أخرى، مع رسالة وروح الاتفاقية، بما في ذلك المواد 5 و10 و13.

عند التفكير بتجربتنا مع القرار 6/4 فإننا نعتقد بأن تطبيق القواعد الإجرائية ذات الصلة سيؤدي إلى خدمة أفضل لفريق مراجعة التطبيق و**أونكاك**. الشفافية تعزز التفاهم العام، وتبني الثقة، وتردع المخالفات. وتساعد مشاركة المجتمع المدني سلطة المسؤولين الحكوميين العاملين في معالجة الفساد وتقويها. يعدّ التعاون بين جميع أصحاب الشأن أمراً أساسياً للتقدم في تطبيق أونكاك ومواجهة الفساد.

بإخلاص،

فنسنت لازاتين
شبكة الشفافية والمساءلة
رئيس
لجنة تنسيق تحالف **أونكاك**

جليان ديل
سكرتاريا الشفافية الدولية
تحالف **أونكاك**